الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
المديرية العامة للدراسات والمعلومات
مصلحة الأبحاث والدراسات

المستقبل

أولاً: المقدمة

تشهد دول العالم، نامية كانت ام صناعية، فقيرة كانت أم غنية، تطوراً ديمغرافياً بالغ الأهمية، وذلك نتيجة النمو السريع للشريحة العمرية من ٦٥ وما فوق.

يرتبط هذا النمو بعوامل ديمغرافية عدة ابرزها زيادة توقع الحياة عند الولادة الناتج عن إنخفاض معدلات وفيات كل من الاطفال وكبار السن، إضافة الى إنخفاض معدلات الخصوبة ونسبة الولادات. وهناك أسباب اخرى خاصة بدول معينة، ومنها، على سبيل المثال، هجرة الشباب الداخلية من القرى الى المدن، والتي تؤدي الى سيطرة طابع الشيخوخة على هذه القرى، وكذلك هجرة الشباب الى خارج البلاد تحصيلاً للعلم أو العمل، ما يزيد من نسبة كبار السن مقارنة بالشرائح العمرية الاخرى.

ثانياً: الخلفية

شهد لبنان كما سائر الدول العربية والغربية نمواً متسارعاً لفئة المسنين والمسنات من عمر ٦٥ سنة وما فوق. وأظهر التقرير الوطني للأوضاع المعيشية للأسر في العام ٢٠٠٧، بأن كبار السن من عمر ٦٥ وما فوق يمثلون نسبة ١٠% من السكان، وأنه بالمقارنة مع البلدان المجاورة، فإن لبنان لديه اكبر نسبة من المسنين الذين هم بحاجة الى إعالة، والتي تقع أعباءها على كاهل السكان الناشطين إقتصادياً.

SAF/A15/1

تعيش الأسرة اللبنانية حالياً تحولات ديمغرافية وإجتماعية وإقتصادية تؤدي الى زيادة الأعباء على كاهل أفراد الاسرة وبالتالي إلى مشكلة نفسية وصحية وإجتماعية. ويشبه الوضع الديمغرافي في لبنان الى حد بعيد سائر الدول العربية. فإن تراجع معدلات الخصوبة من ٤،٦ عام ١٩٧٠ الى ١,٩ في العام ٢٠٠٤، أدى إلى تدني نسبة من هم دون السنتين وبالتالي الى تضييق قاعدة هرم السكان. كما أن تراجع نسبة الوفيات من ٩,١ بالالف عام ١٩٧٠ الى ٧,١ عام ٢٠٠٤ وزيادة توقع الحياة عند الولادة من ٦٦ عاماً سنة ١٩٧٠ الى ٧٤ عاماً سنة ٢٠٠٤، ادى الى توسيع قمة الهرم وإزدياد نسبة كبار السن في لبنان.

ثالثاً: الوقائع

١. الانجازات العالمية في مجال حماية المسنين

اتخذت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٨ قراراً بانشاء الجمعية العالمية للشيخوخة بهدف:
- وضع خطة عمل دولية
- تلبية احتياجات الشيخوخة ومتطلباتها

وفي عام ١٩٨٢، عقدت الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة في فيينا، واعتمدت خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة، وهي أوّل وثيقة عالمية تعنى بالمسنين، التي حددت التوّجهات التالية:

- ادامة التنمية في عالم يتزايد سكانه تقدماً في السن
- المحافظة على الصحة والرفاه حتى سن متقدمة
- تهيئة بيئة مناسبة ومؤازرة لجميع الأعمار

تناولت خطة عمل فيينا عدداً من القضايا منها: الصحة، التغذية، الاسكان والبيئة، الاسرة والرعاية الاجتماعية....

وعيّنت الجمعية العامة ١ تشرين الأول اليوم العالمي لكبار السن، بموجب القرار رقم ١٠٦/٤٥ المؤرخ في ١٤ كانون الأوّل ١٩٩٠.

وفي عام ١٩٩١، وضعت مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق كبار السن، تعتمد على أساس خطة العمل الدولية للشيخوخة.

وفي عام ١٩٩٢، تم الاعلان عن وضع استراتجية عملية تنص على تشجيع تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة ونشر مبادئ الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

وفي عام ١٩٩٩، أعلنت السنة الدولية لكبار السن تحت شعار "مجتمع لكل الأعمار".

وصدر عن الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (مدريد، ٢٠٠٢) التوجهات التالية:

- كبار السن والتنمية
- توفير الخدمات الصحية والرفاه في سن الشيخوخة
- كفالة تهيئة بيئة تمكينية وداعمة

وفي عام ٢٠٠٦، أطلقت الشبكة العالمية لمناهضة العنف ضدّ كبار السن، وتم اعتبار ١٥ حزيران من كل عام اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد كبار السن.

أما على الصعيد العربي، فقد تم عقد اجتماع تحضيري من أجل الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٩، اعتمد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته العادية التاسعة والعشرين يوم ٢٥ ايلول من كل عام يوما عربيا لكبار السن، يتم الاحتفال به في الدول الاعضاء كافة.

وعلى الصعيد الوطني، تمّ انشاء الهيئة الوطنية الدائمة لرعاية شؤون المسنين في لبنان، وكما تمّ إعلان يوم الجدّ والجدّة في الأحد الأخير من شهر حزيران.

٢. المواثيق الدولية حول حقوق المسنين

حددت مبادىء الأمم المتحدة وخطة العمل الدولية للشيخوخة حقوق كبار السن كالتالي:

- الاستقلالية

- امكانية الحصول على ما يكفي من الغذاء، الماء، المأوى، اللباس والرعاية الصحية.
- تأمين فرصة للعمل أو فرص أخرى مدرة للدخل.
- المشاركة وابداء الرأي في القرار المتعلق بتوقفهم عن العمل.
- امكانية الاستفادة من برامج التعليم والتدريب الملائمة.
- العيش في بيئات آمنة وقابلة للتكييف مع احتياجاتهم وقدراتهم المتغيرة.
- الاقامة في منازلهم لأطول فترة ممكنة.

- المشاركة

- الاندماج في المجتمع والمشاركة ببعض النشاطات والسياسات المتعلقة برفاهيتهم، وتقديم للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم.
- التطوع لخدمة المجتمع المحلي لا سيما في الأعمال التي تناسب اهتمامهم وقدراتهم.
- تشكيل الحركات أو الروابط والنوادي الخاصة بهم.

- الرعاية

- الاستفادة من الرعاية وحماية الأسرة والمجتمع المحلي وفقاً لنظام القيم الثقافية في كل مجتمع.
- امكانية الحصول على الرعاية الصحية لمساعدتهم على حفظ واستعادة المستوى الأفضل من السلامة الجسمانية والعاطفية والنفسية لوقايتهم من المرض أو تأخير اصابتهم به.
- امكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والقانونية لتعزيز استقلالية المسنين وحمايتهم ورعايتهم.
- الاستفادة من الرعاية المؤسساتية التي تؤمن لهم الحماية والتأهيل والحافز الاجتماعي.
- التمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية عند الاقامة في أي مرفق للرعاية، والاحترام التام لكرامتهم ومعتقداتهم واحتياجاتهم ولحقهم في اتخاذ القرارات المتصلة برعايتهم ونوعية حياتهم.

- تحقيق الذات

- التماس فرص التنمية الكاملة لامكاناتهم.
- امكانية الاستفادة من موارد المجتمع التعليمية والثقافية والروحية.

- الكرامة

- العيش في كنف الكرامة والأمن ودون الخضوع لأي استغلال أو سوء معاملة جسدياً أو ذهنياً.
- يعاملوا معاملة منصفة بصرف النظر عن عمرهم او نوع جنسهم او خلفيتهم العرقية او كونهم معوقين أو غير ذلك، وأن يكونوا موضع التقدير بصرف النظر عن مدى مساهمتهم الاقتصادية.

٣. المؤسسات اللبنانية المعنية بشؤون المسنين والنشاطات المقامة

تندرج دراسة خدمات كبار السن في لبنان ضمن إطار المهام التي اناطها مجلس الوزراء بالهيئة الوطنية الدائمة لرعاية شؤون المسنين لجهة إجراء دراسات حول أعداد كبار السن وأماكن تواجدهم. وتم انشاء الهيئة في العام ١٩٩٩، وهي المرجعية الوطنية المعنية بمتابعة قضايا وشؤون المسنين في لبنان، يرأسها وزير الشؤون الإجتماعية، ويتمثل فيها القطاعات الرسمي والخاص والأهلي، الى جانب نخبة من الخبراء.

تضع وزارة الشؤون الإجتماعية والهيئة الوطنية البرامج والانشطة لمعالجة أوضاع وقضايا المسنين. كما تقوم كل من وزارة الشؤون الإجتماعية ووزارة الصحة العامة بدعم خدمات المسنين عبر عقود موقعة مع بعض المؤسسات (عددها يقارب الخمسين مؤسسة) وذلك لإيواء مسنين بحاجة الى رعاية دائمة، وعبر مراكز هذه الوزارات المنتشرة في كافة الأراضي اللبنانية التي تقدم خدمات إجتماعية وصحية مباشرة لكبار السن. وللتخفيف من وطأة الآثار السلبية للشيخوخة وعبء الإعالة الناجم عنها، إستحدثت الوزارة ثلاث دور للرعاية الدائمة لكبار السن ومخصصة لتأمين عيش لائق للمسنين الفقراء والمتروكين. تأسست هذه الدور في العام ٢٠١٣ وهي منبثقة عن وزارة الشؤون الإجتماعية وبإدارتها، وتقوم بإستقبال المسنين الذين تجاوزوا الرابعة والستون من العمر، والذين لا معيل ولا مدخول مادي لهم.

وتغطي وزارة الشؤون الإجتماعية جميع النفقات اللازمة للمراكز التالية:
مركز الخدمات الإنمائية ـ دار المسنين عرمون
مركز الخدمات الإنمائية ـ دار المسنين راشيا
مركز الخدمات الإنمائية ـ دار المسنين المنصورة

تتركز الخدمات المقيمة لكبار السن في مؤسسات القطاع الأهلي عموماً، بينما تتضاءل نسبتها في مؤسسات القطاع الخاص وتصبح محدودة في مؤسسات القطاع الرسمي، علماً أن العلاقة التي تربط المؤسسات الرسمية بالأهلية تحكمها العقود الموقعة بين الطرفين، والتي تقضي بتوفير بدلات يومية مقطوعة لصالح المؤسسات الأهلية. الا أن هذه البدلات غالباً ما تكون متدنية وغير كافية وغير خاضعة للرقابة.

إن انتشار مؤسسات رعاية كبار السن على الاراضي اللبنانية لا يخضع لسياسة صحية إجتماعية تم التخطيط لها، إذ إن وجود هذه المؤسسات يتركز في محافظتي بيروت وجبل لبنان بينما يقل حضورها في المحافظات الأخرى.

وتصنف المؤسسات ضمن خمس فئات أساسية:

- مؤسسات الخدمات المقيمة (٤٩ مؤسسة) وتضم: دور كبار السن، مراكز إعادة تأهيل كبار السن، دور العجزة كبار السن
- مؤسسات الخدمات النهارية (٥٨ مؤسسة) وتضم: نوادي كبار السن، مراكز نهارية لكبار السن
- مؤسسات الخدمة المنزلية والخارجية (٧٤ مؤسسة)
- المستوصفات (٢١ مستوصفاً)
- مطاعم لكبار السن (٤١ مطعما)

٤. ميزات وخصائص تلك المؤسسات

- خصائص ومواصفات مؤسسات الخدمات المقيمة لكبار السن

تقدم مؤسسات الخدمات المقيمة الخدمات الرعائية والصحية لنزلائها لفترات تتراوح بين الاقامة الطويلة والاقامة المتوسطة، حيث تظهر نتائج الدراسة أن ٩٣.٩% منها تستقبل كبار السن لمدة غير محددة.

هناك ٤٩ مؤسسة تقدم خدمات مقيمة لكبار السن. يبلغ عدد النزلاء في هذه المؤسسات أكثر من ٤,٠٠٠ مسن يشكلون أقل من ١.٤% من مجموع كبار السن في لبنان، ما يعني أن ٩٨.٦% من كبار السن يقيمون داخل منازلهم. تتوزع هذه المؤسسات على المحافظات كافة وتتركز في محافظة جبل لبنان بنسبة ٥٦.٩%، تليها محافظة بيروت بنسبة ١٤.٣%، وتتدنى هذه النسبة إلى ٢% في محافظة الجنوب. تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة العامة بالمساهمة بتغطية نفقات رعاية ٢,٨١٩ من كبار السن من مجموع نزلاء هذه المؤسسات.

- طابع مؤسسات الخدمات المقيمة

تنتمي هذه المؤسسات إلى القطاع الأهلي بواقع ٤٤.٩%، وإلى القطاع الخاص بواقع ٥٣.١%، ويغلب عليها الطابع الخيري ولا تتوخى الربح. ٥٧.١% من هذه المؤسسات هي مؤسسات رعائية و ٤٠.٨% هي مؤسسات رعائية صحية. ان المؤسسات التي تفتقر إلى الخدمات الصحية المتخصصة لكبار السن هي الأكثر انتشاراً، في حين أن الحاجة الصحية لكبار السن تستدعي أن تكون الخدمة رعائية صحية في المؤسسات كافة.

تساهم وزارة الصحة ببدل قدره ١٥,٦٠٠ ليرة لبنانية للمسن الواحد يومياً، علماً أن النزيل لا يستفيد الا من مؤسسة ضامنة واحدة بغض النظر عن وضعه الصحي العام. وتجدر الاشارة الى عدم وجود مؤسسات حكومية لهذا الغرض أسوة بمستشفيات الفئة الأولى الحكومية.

- الكلفة اليومية لكبير السن في مؤسسات الخدمات المقيمة

يتفاوت متوسط الكلفة اليومية لكبير السن في المؤسسات بحسب الخدمة المقدمة، ويصل سقف هذه الكلفة إلى ٦٠,٠٠٠ ليرة لبنانية كحد أقصى لدى ٧١.٤% من المؤسسات. إن هذا الرقم يفوق بأربعة أضعاف التعريفات الرسمية المعتمدة، مع الاشارة إلى أن دراسة الكلفة في المؤسسات لم تعتمد نموذجاً موحداً مما أظهر تفاوتاً واضحاً في النتائج.

- عدد المستوصفات الخاصة بكبار السن وتوزعها الجغرافي

عدد المستوصفات الخاصة بكبار السن في لبنان يبلغ ٢١ مستوصفاً، يقدم خدمات لحوالي ٢,٩٦٦ من كبار السن. تتوزع هذه المستوصفات على المحافظات كافة، ويتركز معظمها في محافظتي بيروت وجبل لبنان بنسبة ٧١.٤%، وتتدنى هذه النسبة إلى ٤.٨% في محافظة الجنوب. ان هذه المستوصفات مرتبطة بجمعية أو بمؤسسة متخصصة بخدمات كبار السن.

- خصائص ومواصفات المطاعم الخاصة بكبار السن

تعمل هذه المطاعم على تقديم وجبات طعام لكبار السن ضمن مراكزها أو تسليم الوجبات لهم في منازلهم.

- عدد المطاعم وتوزعها الجغرافي: عدد المطاعم الخاصة بكبار السن في لبنان بلغ ٤١ مطعماً، يقدم خدمات لحوالي ٣,٩٣٤ من كبار السن. تتوزع هذه المطاعم على المحافظات كافة، ويتركز معظمها في محافظة جبل لبنان بنسبة ٥٨.٧% وفي محافظة بيروت بنسبة ٢٦.٨%.

- طابع المطاعم: ينتمي ٩٢.٧% من هذه المطاعم إلى القطاعين الأهلي والخاص، ويغلب عليها الطابع الخيري ولا تتوخى الربح. ان ١٧.١% من هذه المطاعم متعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

رابعاً: الخاتمة

يفتقر لبنان بشكل اساسي الى التشريعات والقوانين التي يمكن أن تعطي كبار السن الحماية الصحية والإجتماعية والإقتصادية. وبإنتظار إنجاز التشريعات التي تعطي كبار السن حقوقاً ومكتسبات، تستمر الأسرة في تأدية وظيفتها التقليدية بتحملها تبعات رعاية أفرادها، كأمر واقع في غياب مساهمة جدية من قبل الدولة اللبنانية، وتنوب عنها بالتالي بامتصاص نتائج الأزمات الإقتصادية والإختلالات المعيشية. وفي هذا الإطار تقوم مؤسسات القطاع الاهلي بتقديم الدعم للأسرة لكي تتمكن من الإستمرار في أداء دورها تجاه افرادها، بما فيهم كبار السن. وإذا اردنا المحافظة على قيمة رعاية المسنين، وحمايتها من الإندثار، على الدولة اللبنانية إستحداث مؤسسات تابعة لها.

اعداد: أحمد عيد ورئاسة المصلحة

مصادر

- "التقرير الوطني حول الخدمات المتوفرة لكبار السن في لبنان"، وزارة الشؤون الإجتماعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٠.
- ندوة عن واقع المسنين في لبنان والشيخوخة، جريدة "المستقبل"، العدد ٢٧٢٤، ٢٠٠٧/٩/٥.
- "تشرد المسنين في لبنان مشكلة جذورها اقتصادية واجتماعية"، موقع "ايلاف"، العدد ٤٥٣٣، ٢٠١٣/١١/١٩.
- "لمحة عامة عن خصائص كبار السن في لبنان"، وزارة الشؤون الإجتماعية.